



وزارة العمل  
والتنمية الاجتماعية  
المملكة العربية السعودية

قرار وزاري

إن وزير العمل والتنمية الاجتماعية،  
بناءً على الصلاحيات المخولة له نظاماً،

ورغبة في تحقيق إحدى مبادرات برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ التي تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتمكنها من خلال توفير حضانات داخل مقار العمل، وحاضنات من المنزل؛ لرعاية أطفالهن في بيئة آمنة وصحية..

وبعد الاطلاع على المادة (الحادية عشرة مكرر) من نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥١) م/٤٣٦/٨/٢٣هـ المعدل بالمرسوم الملكي رقم (٤٦) م/٤٣٦/٦/٥هـ التي منحت الوزير صلاحية اتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تكفل تحسين أداء سوق العمل وتنظيم حركة انتقال الأيدي العاملة... وبعد الاطلاع على الباب التاسع من نظام العمل الخاص بتشغيل النساء في نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥١) م/٤٣٦/٨/٢٢هـ المعدل بالمرسوم الملكي رقم (٤٤) م/٤٣٤/٥/١٢هـ المعدل بالمرسوم الملكي رقم (٤٦) م/٤٣٦/٦/٥هـ،

وبالاستاد إلى المادة التاسعة والخمسين بعد المائة التي تنص على التالي:

١. على كل صاحب عمل يشغل خمسين عاملة فأكثر أن يهيئ مكاناً مناسباً يتتوفر فيه العدد الكافي من المربيات، لرعاية أطفال العاملات الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات، وذلك إذا بلغ عدد الأطفال عشرة فأكثر.

٢. يجوز للوزير أن يلزم صاحب العمل الذي يستخدم مائة عاملة فأكثر في مدينة واحدة أن ينشئ داراً للحضانة بنفسه أو بالمشاركة مع أصحاب عمل آخرين في المدينة نفسها، أو يتعاقد مع دار للحضانة قائمة لرعاية أطفال العاملات الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات وذلك أثناء فترة العمل، وفي هذه الحالة يحدد الوزير الشروط والأوضاع التي تتضم هذه الدار، كما يقرر نسبة التكاليف التي تفرض على العاملات المستفيدات من هذه الخدمة.

يقرُّ ما يلي:

أولاً:

اعتماد اللائحة التنظيمية للحاضنات من المنزل.

ثانياً:

اعتماد اللائحة التنظيمية لمراكز ضيافة الأطفال في مقر العمل (دور الحضانة).

ثالثاً:

تولي وكالة التفتيش وتطوير بيئة العمل - في نطاق إشرافها على الجهات المستفيدة - وضع المعايير والضوابط والآليات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

رابعاً:

تراجع الوزارة هذا القرار وتقوم بتعديلها كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

خامساً: يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره.

سادساً: يلغى هذا القرار كل ما يتعارض معه من قرارات سابقة.

سابعاً: على نائب الوزير ووكيل الوزارة للتفتيش وتطوير بيئة العمل، ووكيل الوزارة للتنمية الاجتماعية، ووكليل الوزارة للتوطين الموجه اتخاذ ما يلزم لتنفيذ هذا القرار كل حسب اختصاصه.

والله الموفق

وزير العمل والتنمية الاجتماعية

علي بن ناصر الغفيص



## قرار وزاري

ان وزير العمل والتنمية الاجتماعية،  
بناءً على الصلاحيات المخولة له نظاماً،

ورغبة في تحقيق إحدى مبادرات التحول الوطني ٢٠٢٠ التي تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتمكينها من خلال توفير حضانات داخل مقار العمل، وحاضنات من المنزل؛ لرعاية أطفالهن في بيئه آمنة وصحية..

وبعد الاطلاع على المادة (الحادية عشرة مكرر) من نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥١) وتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٢ المعدل بالمرسوم الملكي رقم (٤٦) وتاريخ ١٤٢٦/٦/٥ الذي منحت الوزير صلاحية اتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تكفل تحسين أداء سوق العمل وتنظيم حركة انتقال الأيدي العاملة... وبعد الاطلاع على الباب التاسع من نظام العمل الخاص بتشغيل النساء في نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥١) وتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٢ المعدل بالمرسوم الملكي رقم (٢٤) وتاريخ ١٤٢٤/٥/١٢ المعدل بالمرسوم الملكي رقم (٤٦) وتاريخ ١٤٢٦/٦/٥،

وبالاستاد إلى المادة التاسعة والخمسين بعد المائة التي تنص على التالي:

١. على كل صاحب عمل يشغل خمسين عاملة فأكثر أن يهيئ مكاناً مناسباً يتوفّر فيه العدد الكافي من المربيات، لرعاية أطفال العاملات الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات، وذلك إذا بلغ عدد الأطفال عشرة فأكثر.
٢. يجوز للوزير أن يلزم صاحب العمل الذي يستخدم مائة عاملة فأكثر في مدينة واحدة أن ينشئ داراً للحضانة بنفسه أو بالمشاركة مع أصحاب عمل آخرين في المدينة نفسها، أو يتعاقد مع دار للحضانة قائمة لرعاية أطفال العاملات الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات وذلك أثناء فترة العمل، وفي هذه الحالة يحدد الوزير الشروط والأوضاع التي تنظم هذه الدار، كما يقرّر نسبة التكاليف التي تفرض على العاملات المستفيدات من هذه الخدمة.

يقرّر ما يلي:

**أولاً:** اعتماد اللائحة التنظيمية للحاضنات من المنزل.

**ثانياً:** اعتماد اللائحة التنظيمية لمرافق ضيافة الأطفال في مقر العمل (دور الحضانة).

**ثالثاً:** تتولى وكالة التفتيش وتطوير بيئة العمل - في نطاق إشرافها على الجهات المستفيدة - وضع المعايير والضوابط والآليات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

**رابعاً:** تراجع الوزارة هذا القرار وتقوم بتعديله كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

**خامساً:** يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره.

**سادساً:** يلغي هذا القرار كلَّ ما يتعارض معه من قرارات سابقة.

**سابعاً:** على نائب الوزير ووكيل الوزارة للتفتيش وتطوير بيئة العمل، ووكيل الوزارة للتنمية الاجتماعية، ووكيل الوزارة للتوطين الموجه اتخاذ ما يلزم لتنفيذ هذا القرار كل حسب اختصاصه.

وزير العمل والتنمية الاجتماعية

علي بن ناصر الغفيص



الريمان ١٤٢٦/١/١٣  
صورة لمكتبه

## اللائحة التنظيمية للحاضنات من المنزل



## الأهداف والتعريفات

### المادة الأولى:

تهدف هذه اللائحة إلى وضع الضوابط التي تنظم عمل الحاضنات المنزلية التي يقدمها خدمات ضيافة الأطفال من منازلهن لدعم النساء العاملات، كما تهدف هذه اللائحة إلى زيادة مشاركة المرأة السعودية في مجال ضيافة الأطفال وتفعيل دورها في المجتمع.

### المادة الثانية:

يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية - أينما وردت في هذه اللائحة - المعاني المبينة أمامها ما لم يقتضي السياق خلاف ذلك:

الوزارة: وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

الوزير: وزير العمل والتنمية الاجتماعية.

الوكالة: وكالة الوزارة للتنمية الاجتماعية.

الإدارة المختصة: الإدارة العامة لتنمية المجتمع التابعة للوزارة.

المنزل: هو مكان الاقامة الذي تسكن فيه الحاضنة وتدير فيه دار الحاضنة المنزلية وذلك لضيافة الأطفال من الفئة العمرية التي تبدأ من حديثي الولادة وحتى عمر (٤) أربعة سنوات، وتقدم الحاضنة الرعاية لهؤلاء الأطفال بالإضافة لتقديم الأنشطة التربوية والترفيهية الهدافـة لمدة زمنية معينة خلال اليوم.  
دار الحاضنة المنزلية أو الدار: هي غرفة داخل المنزل - واحدة على الأقل - تكون مخصصة لتقديم خدمة الحاضنة المنزلية.

صاحبة النشاط أو صاحبة دار الحاضنة المنزلية أو صاحبة الدار: هي من تملك دار حاضنة منزلية لتقديم خدمة ضيافة الأطفال وهي المسؤولة عن الأطفال داخل الدار.

الطاقم الوظيفي: ويقصد به جميع العاملات في دار الحاضنة المنزلية باختلاف أدوارهن.

الحاضنة أو حاضنات الأطفال أو الحاضنات: ويقصد بها الموظفة التي تعمل بدار الحاضنة المنزلية لتقديم خدمة ضيافة الأطفال، وهي المسؤولة عن الأطفال داخل الدار.

المساحة المخصصة لكل طفل: يقصد بها المساحة المخصصة للطفل الواحد داخل الدار والتي تم تحديدها بأن لا تقل عن (٤م<sup>٢</sup>) أربعة متر مربع من مساحة الغرفة المخصصة لضيافة الأطفال كحد أدنى.

اللائحة: هي هذه الضوابط التنظيمية لدور ضيافات الأطفال المنزلية.



## أحكام عامة

### المادة الثالثة:

١. لا يجوز بدء نشاط الحاضنة المنزلية أو تشغيله إلا بعد استكمال جميع شروط ومتطلبات هذه اللائحة، بالإضافة إلى الحصول على التراخيص الالزمة وأي متطلبات أخرى من الجهات ذات العلاقة.
٢. تخضع الدار لإشراف الوزارة ومتابعتها، وتقييم ما تقدمه من خدمات، وعليها توفير ما تطلبه الوزارة من بيانات ومعلومات.
٣. لا يجوز لصاحبة الدار أن تعهد بتشغيلها إلى أي طرف آخر.
٤. يقتصر دور دار الحاضنة المنزلية على تقديم برامج ضيافة الأطفال، والأنشطة التربوية والترفيهية المختلفة بما يتاسب مع الخصائص النمائية لكل مرحلة من المراحل العمرية المحددة بالنظام، ولا تقوم المراكز بتقديم الخدمات التعليمية المقررة في رياض الأطفال التابعة لوزارة التربية والتعليم.
٥. تلتزم الحاضنة المنزلية بالمحافظة على القيم والمبادئ الإسلامية الحميدة، والعادات والتقاليد السعودية.

### المادة الرابعة:

١. يكون قبول الأطفال في دار الحاضنة المنزلية محدوداً بالفئة العمرية التي تبدأ من الأطفال حديثي الولادة وحتى الأطفال الذين يبلغون (٤) الرابعة من العمر كحد أقصى من كلا الجنسين، ويجوز لصاحبة الدار تحديد الفئة العمرية المقبولة في الدار بما يتلام مع المساحة المتاحة وخبرة و/أو عدد الحاضنات.
٢. يجب ألا يتجاوز عدد الأطفال في الدار عن (١٥) خمسة عشر طفلاً كحد أقصى بحسب المساحة المخصصة للكل طفل.
٣. تقوم صاحبة الدار بتحديد ساعات عمل الدار، ويراعى في ساعات عمل الحاضنات أحكام نظام العمل.

### المادة الخامسة:

١. يشترط في صاحبة دار الحاضنة المنزلية:
  - أ. سعودية الجنسية.
  - ب. خلوها من السوابق الجنائية.
- ج. حاصلة على شهادة جامعية أو دبلوم بتخصص إداري أو صحّي من جهة تعليمية معتمدة بالمملكة أو ما يعادلها من إحدى الجامعات السعودية أو الأجنبية المعترف بها من قبل وزارة التعليم، ويجوز أن تكون حاصلة على شهادة الثانوية العامة مع خبرة عملية لمدة سنتين كحاضنة في جهة مرخصة.
- د. تفرغها للعمل كحاضنة منزلية في الدار بدوام كامل.
- هـ. لا يقل عمرها عن (٢١) احدى وعشرون سنة.
- وـ. لم يسبق أن فصلت تأديبياً من الخدمة.



- ز. حصولها على شهادة صحية من البلدية وتكون هذه الشهادة سارية طوال مدة عملها بالدار، وتمتنع عن العمل عند انتهاء شهادتها الصحية لحين تجديدها.
- ح. أن تكون حاصلة على شهادة دورة الاسعافات الأولية من جهة مرخصة.
٢. يجب أن تتتوفر الشروط التالية في الحاضنات التي تتعاقد معهم صاحبة دار الحاضنة المنزلية:
- أ. سعودية الجنسية.

- ب. حصولها على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها كحد أدنى.
- ج. حصولها على شهادة صحية من البلدية وتكون هذه الشهادة سارية طوال مدة عملها بالدار، وتمتنع عن العمل عند انتهاء شهادتها الصحية لحين تجديدها.
- د. أن تكون حاصلة على شهادة دورة الاسعافات الأولية من جهة مرخصة.

**المادة السادسة:**

يتم تقسيم الأطفال المشمولين بخدمات دار الحاضنة المنزلية حسب مراحلهم العمرية إلى فئتين:-

الفئة الأولى: تبدأ من حديثي الولادة إلى ما قبل السنة الثانية من العمر.

الفئة الثانية: تبدأ من السنة الثانية من العمر إلى ما قبل السنة الرابعة من العمر.  
ويخصص لكل فئة مكان مستقل يراعى في تجهيزه شموله على الوسائل المناسبة لتنفيذ البرامج المناسبة لها.

**المادة السابعة:**

يتكون الطاقم الوظيفي لدار الحاضنة المنزلية من الآتي:

- أ. حاضنة واحدة لكل (٣) ثلاثة أطفال كحد أقصى، تكون هذه الحاضنة مُخصصة لرعاية الأطفال المشار إليهم في (الفئة الأولى) المنصوص عليها بالمادة (٦) السادسة أعلاه من هذه اللائحة.
- ب. حاضنة واحدة لكل (٦) ستة أطفال كحد أقصى، تكون هذه الحاضنة مُخصصة لرعاية الأطفال المشار إليهم في (الفئة الثانية) المنصوص عليها بالمادة (٦) السادسة أعلاه من هذه اللائحة.
- ج. يجوز أن تكون صاحبة الحاضنة المنزلية إحدى الحاضنات.

**المادة الثامنة:**

لا يجوز لصاحب دار الحاضنة القيام بالدعایة والإعلان عن خدماتها في أي وسيلة إلا بعد الحصول على الترخيص النهائي من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

**المادة التاسعة:**

يشترط في الطفل قبل قبوله في دار الحاضنة المنزلية حصوله على شهادة صحية من مركز صحي معتمد من وزارة الصحة تثبت خلوه من الأمراض المعدية، أو الاضطرابات النفسية أو السلوكية التي قد تشكل خطراً أو قد تسبب ضرراً على نفسه و/ أو على غيره.



**المادة العاشرة:**

١. يجب على صاحبة الدار توفير ملف لكل طفل من الأطفال المشمولين بالخدمات التي تقدمها يحتوي على ما يلي:
  - أ. صورة من شهادة ميلاد الطفل.
  - ب. صورة من سجل الأسرة.
  - ج. صورة من شهادة التطعيمات وتحديثاتها.
  - د. صورة من الشهادة الصحية للطفل.
  - هـ. العنوان الكامل ووسائل اتصال والدي الطفل.
- و. قائمة بأسماء الأشخاص المفوضين باستلام وتسلیم الطفل مع توفير وسائل التواصل معهم بالإضافة إلى إثبات الهوية.
- ز. إقرار موقع من الأم - أو أحد الوالدين - بمعاينة الحاضنة ومرافقها والاطلاع على سياساتها.
٢. يجب على صاحبة الدار أن تقوم بتسجيل يومي لحضور وانصراف الأطفال والحاضنات في سجل مخصص لذلك.
٣. يجب على صاحبة الدار توفير ملف لكل حاضنة من حاضنات الدار يحتوي على جميع المستندات المطلوبة منها للعمل كحاضنة منزلية.

**المادة الحادية عشرة:**

يجب على صاحبة دار الحاضنة المنزلية تسجيل الحاضنات بنظام التأمينات الاجتماعية.



## شروط ترخيص دور ضياف الأطفال المنزلية ومتطلباته واجراءاته

### المادة الثانية عشرة:

يتم تقديم طلب الحصول على الترخيص لفرع الوزارة الموجود في المنطقة التي سيتم افتتاح الدار بها، أو عبر البوابة أو الجهة التي تسند لها الوزارة خدمات الترخيص، على أن يكون مرفقاً مع الطلب صور وأصول كل من المستندات الآتية:

أ. العنوان الوطني للدار مع رسم توضيحي للعنوان أو توضيح أحداثياته على أحد الخرائط الالكترونية.

### المادة الثالثة عشرة:

يجب أن تكون الدار ملائمة لتوفير جميع خدمات الأطفال وأن يتتوفر فيها الشروط التالية:-

١. أن تكون غرفة داخل المنزل - واحدة على الأقل - مخصصة لتقديم خدمة الحاضنة المنزلية على أن تكون هذه الغرفة في الدور الأرضي فقط ولها مخرج قريب من مخرج المنزل.
٢. أن يكون الأثاث والأدوات والتجهيزات الأساسية والوسائل التربوية والألعاب الترفيهية هادفة، ومناسبة لكل مرحلة من المراحل العمرية للأطفال ولا تهدد سلامتهم.
٣. أن يكون ملحقاً بها دورة مياه مناسبة لاستخدام الأطفال، مع تهيئة مكان خاص لنظافة الأطفال الرضع ومكان آخر خاص لإعداد وجبات الأطفال الرضع توفر فيه شروط الصحة والسلامة.
٤. جودة الإضاءة والتهوية والتكييف وتوفير المياه الساخنة والباردة في دورة المياه.
٥. وضع المنافذ والمقابس الكهربائية في مكان مرتفع عن الأطفال بارتفاع لا يقل عن (١م) متراً واحداً.
٦. يجب أن تكون الطاقة الاستيعابية مناسبة لعدد الأطفال، بحيث لا تقل المساحة المخصصة للطفل الواحد عن (٢٤م²) أربعة متر مربع من مساحة الغرفة المخصصة لضيافة الأطفال كحد أدنى.
٧. في حال وجود فناء خارجي للعب ملحق بالمساحة المخصصة لضيافة الأطفال فيجب أن يكون الفناء:
  - أ. معزولاً عن باقي المنزل وملائماً للفئة العمرية المقدمة لها الضيافة.
  - ب. يسهل الوصول له من المساحة المخصصة لضيافة الأطفال.
  - ج. لا يُسمح بخروج الطفل منه وإليه إلا بإشراف الحاضنة المسؤولة.
٨. وجود صندوق اسعافات أولية داخل الدار تتوفر فيه الاسعافات الأولية من أدوية وأدوات بشكل مستمر.
٩. وجود كاميرا مراقبة على مدخل - أو مداخل - المنزل بالإضافة إلى كاميرا مراقبة داخل الدار وأخرى مخصصة لفناء الخارجي جميعها تعمل بشكل مستمر ويتم السماح للأم و/أو مشرفات الوزارة بالاطلاع على تسجيلاتها في أي وقت.
١٠. يوضع ملصق على الباب الخارجي للمنزل موضحاً به وجود نشاط حاضنة منزلية في المنزل ورقم الترخيص.
١١. توفر طفليات حريق صالحة داخل الدار ومرافقها.



#### المادة الرابعة عشرة:

##### ضوابط الصحة والسلامة في التعامل مع الطفل:

١. يجب الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من والدة الطفل على نوع الطعام وأوقاته وذلك في حال توفير الوجبات الغذائية من قبل الحاضنة للأطفال داخل الدار بمحفظ فئاتهم العمرية بما في ذلك الأطفال الرضّع، على أن تحتوي هذه الموافقة على بيان ما إذا كان الطفل - أو الطفلة - يعاني من أي حساسية تجاه بعض مكونات الأطعمة.
٢. يجب الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من والدة الطفل - أو أحد الوالدين - في حال توفير أدوات أكل الطعام من قبل الحاضنة للأطفال داخل الدار.
٣. يجب الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من والدة الطفل - أو أحد الوالدين - في حال توفير أدوات النظافة الخاصة بالطفل. لا يتم اعطاء الطفل أي أدوية إلا ما يتم توفيره من قبل الأم - أو أحد الوالدين - وبموافقة خطية مسبقة منها موضحاً بها اسم الدواء وسبب الاستعمال والجرعة وأوقاتها.
٤. وجود خطة واضحة في حال حصول اصابة للطفل أو حدوث أي حالة طارئة.
٥. يقتصر التعامل مع الأطفال داخل الدار على الطاقم الوظيفي، وبالتالي لا يجوز بأي حال وتحت أي ظرف التعامل مع الأطفال المستفيدين من خدمات الحاضنة المنزلية من قبل أي شخص غير الحاضنة سواء كان أحد افراد أسرة صاحبة الدار الذين يعيشون في ذات المنزل الذي توجد فيه دار الحاضنة أو من ليس لهم علاقة بالنشاط ولا يعملون فيه.
٦. يجب على صاحبة دار الحاضنة المنزلية تسجيل الإصابات التي قد تقع للأطفال بسجل خاص يحدد فيه نوع الاصابة ووقتها وتاريخها والمتسبب بها، والإجراء المتتخذ بشأنها.

#### المادة الخامسة عشرة:

تم إحالة طلب بدء نشاط حاضنة منزلية إلى الإدارة المختصة بالوزارة أو الجهة التي تسند لها الوزارة خدمات الترخيص، لدراسته من قبلها وذلك بعد مطابقة ما تم تقديمها من مستندات مع أصولها، وبعد التأكد من توفر الشروط المطلوبة، واكتمال مسوغات الطلب، وذلك وفق المراحل التالية:-

- أ. في حال اكتمال جميع الشروط، يتم تبليغ مقدم الطلب كتابياً بالموافقة المبدئية.
- ب. تتم إحالة الطلب مع كامل مستنداته إلى اللجنة الفنية المنصوص عليها بالمادة (٢٠) العشرون من هذه اللائحة لمعاينة موقع الحاضنة المنزلية داخل المنزل، والإفاده عن مدى مطابقة المساحة المخصصة لدار الحاضنة للشروط المنصوص عليها في المادة (١٢) الثالثة عشر من هذه الضوابط.
- ج. في حال ملائمة المكان لما أعد له يتم إشعار مقدم الطلب لتوفير شهادة من الدفاع المدني تفيد بتوفير وسائل السلامة المطلوبة.
- د. في حال توفر ما هو مطلوب في الفقرات (ب) و (ج) يتم منح الترخيص النهائي.



#### المادة السادسة عشرة:

تتولى الوكالة إصدار التراخيص المبدئية والنهائية للحاضنات المنزليات عند استكمال المسوغات اللازمة لذلك، بعد التنسيق مع الجهات ذات العلاقة عند الحاجة.

#### المادة السابعة عشرة:

تقوم صاحبة الدار بوضع الترخيص النهائي في مكان ظاهر داخل دار الحاضنة حتى يتسع للأمهات الاطلاع عليه.

#### المادة الثامنة عشرة:

مدة الترخيص النهائي للحاضنة المنزلية (٣) ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ إصداره، ويجوز تجديدها لمدة مماثلة بعد التأكيد من توفر كافة الشروط والمتطلبات لذلك، والتي تم الترخيص بموجبها.

#### المادة التاسعة عشرة:

١. يجب التقدم بطلب تجديد الترخيص النهائي لدار الحاضنة المنزليه قبل انتهاء مدتة بما لا يقل عن (٣) ثلاثة أشهر، واستيفاء ما قد يكون على دار الحاضنة المنزليه من ملاحظات من قبل الوزارة.
٢. يُعد الترخيص منتهياً بانتهاء مدتة إذا لم يتم الموافقة على تجديده، وتختضع صاحبة دار الحاضنة المنزليه للجزاءات الواردة في هذه اللائحة في حال استمرارها بتقديم خدماتها رغم انتهاء الترخيص وعدم طلب التجديد خلال المدة المقررة لذلك.

#### المادة العشرون:

تُكون لجان فنية متخصصة لا يقل عدد أعضائها عن (٣) أعضاء في كل فرع من فروع الوزارة بمناطق المملكة، وذلك للقيام بما يلي:-

١. دراسة طلبات الترخيص للحاضنات المنزليات المقدمة في منطقة خدماتها، والوقوف الميداني على الواقع، والرفع بما تراه بشأنها من ملاحظات أو توصيات ومقترنات.
٢. المتابعة الدورية دور الحاضنات المنزليات الموجودة في منطقة خدماتها وفق آلية محددة معتمدة من مدير عام فرع الوزارة.
٣. التتحقق من تطبيق أحكام هذه اللائحة، والقرارات الصادرة بموجبها، واتخاذ اللازم بهذا الشأن.
٤. الرفع إلى الإدارة المختصة بتقارير دورية عن الزيارات الميدانية لدور الحاضنات المنزليات.
٥. ضبط ما يتم ارتكابه من مخالفات لأحكام هذه اللائحة والقرارات الصادرة تنفيذاً لها، والرفع بها للإدارة المختصة في الوزارة.
٦. مراقبة مستويات الجودة لدور الحاضنات المنزليات.



**المادة الواحدة والعشرون:**

يصدر بتكوين اللجنة الفنية المنصوص عليها بالمادة (٢٠) العشرون من هذه اللائحة قرار من مدير عام فرع الوزارة في المنطقة المعنية، وتكون مدة ممارسة اللجنة لأعمالها (٣) ثلاثة سنوات قابلة للتجديد.

**المادة الثانية والعشرون:**

يعين على اللجنة الفنية الرفع لمدير عام فرع الوزارة في المنطقة المعنية بما تقتضيه من توصيات، ولا تكون تلك التوصيات نهائية إلا بموافقتها عليها، ومن ثم الرفع بها من قبله للإدارة المختصة.



## الجزاءات

### المادة الثالثة والعشرون:

١. يعاقب من يخالف هذه اللائحة والقرارات الصادرة تفيناً لها بواحدة أو أكثر من الجزاءات الآتية حسب ضرر المخالفة:
  - أ. التبيه الكتابي بنوع المخالفة وطلب معالجتها خلال (١٠) عشرة أيام من تاريخ التبيه.
  - ب. في حال عدم معالجة المخالفة الواردة أعلاه فيتم إصدار الإنذار النهائي بضرورة معالجة المخالفة خلال (٥) خمسة أيام من تاريخ الخطاب وإلا سيتم إيقاف النشاط.
  - ج. خطاب يفيد بتوقف نشاط الدار لمدة لا تزيد عن سنة.
  - د. عدم تجديد الترخيص حتى يتم معالجة المخالفة.
  - هـ. الغاء الترخيص.
٢. كما يجوز للجنة المشار إليها في المادة (٢٥) الخامسة والعشرون أدناه أن تقترح للوزير جزاءات اضافية ليتم اقرارها وفق الأنظمة.

### المادة الرابعة والعشرون:

تفيد الجزاءات الواردة في الفقرات (أ، ب، ج) من المادة (٢٢) الثالثة والعشرون من هذه اللائحة بقرار من وكيل الوزارة، أما الجزاءات الواردة في الفقرات (د، هـ) فيتعين عرضها على الوزير لاعتمادها، وذلك بعد إجراء التحقيق اللازم بشأنها.

### المادة الخامسة والعشرون:

١. يكون الوزير بقرار منه لجنة لا يقل عدد أعضائها عن (٣) ثلاثة أعضاء لا تقل مرتبتهم الوظيفية عن المرتبة (١٢) الثانية عشرة أو ما يعادلها على النحو الآتي:
  - أ. أحد المختصين من الوكالة.
  - ب. أحد المختصين من الوزارة.
  - جـ. مستشار قانوني من الوزارة.
  - دـ. عضو احتياطي.
٢. يجب أن ينص في قرار تكوين اللجنة على طريقة أدائها لعملها، ويُعاد تكوين هذه اللجنة كل (٣) ثلاث سنوات، ويجوز تجديد عضوية أعضاء اللجنة لمرة واحدة.
٣. تتولى هذه اللجنة النظر فيما يتم ارتکابه من مخالفات لأحكام هذه اللائحة والقرارات الصادرة تفيناً لها، واقتراح الجزاءات المرتبطة على تلك المخالفات، ولها عند الحاجة أن تستعين بمن تراه من المختصين.
٤. يكون اجتماع اللجنة نظامياً بحضور جميع أعضائها، وتتصدر قراراتها بالأغلبية، ويوضح في محضر اجتماعها الرأي المخالف إن وجد، وحججه كل رأي.
٥. تكون قرارات اللجنة نهائية بعد موافقة الوزير عليها.



#### المادة السادسة والعشرون:

يجوز الاعتراض على قرارات اللجنة المذكورة في المادة (٢٥) الخامسة والعشرون من هذه اللائحة أمام الوزير خلال (٣٠) ثلاثة أيام من تاريخ الإبلاغ بها، ولا يمنع التنفيذ الفوري لها من الاعتراض عليها خلال المدة المشار إليها.

#### المادة السابعة والعشرون :

يجوز التظلم مما تصدره تلك اللجنة من قرارات أمام المحاكم الإدارية المختصة خلال (٦٠) ستين يوماً من تاريخ الإبلاغ بموافقة الوزير على تلك القرارات.

#### المادة الثامنة والعشرون :

١. يتولى ضبط المخالفات والتحقيق فيها الموظفات اللاتي يتم تكليفهن بذلك رسمياً من قبل الوكالة، ولهم في ذلك حق الاطلاع على كافة الوثائق المتعلقة بتلك المخالفات، وما تم اتخاذها بشأنها من إجراءات.
٢. يتم السماح لفتشي الوزارة زيارة الدار في أي وقت، ولمفتشي الوزارة عند الاقتضاء زيارة أي من مرفاق المنزل الذي تتوارد الدار بداخله.



## أحكام ختامية

### المادة التاسعة والعشرون :

إذا انتفى عن نشاط صاحبة الحاضنة المنزلية أحد شروط الترخيص المنصوص عليها بالمواد (١٢) الثانية عشرة و(١٢) الثالثة عشرة من هذه اللائحة، فلللجنة المذكورة في المادة (٢٥) الخامسة والعشرون من هذه اللائحة النظر في إلغاء الترخيص بناءً على طلب الوكالة.

### المادة الثلاثون :

إذا تبيّن أن مستوى ما تقدمه الحاضنة المنزلية من خدمات قد انخفض عما هو مطلوب، فللوزارة - بعد استئناف وسائل الإصلاح الممكنة - أن تطلب من اللجنة المذكورة في المادة (٢٥) الخامسة والعشرون من هذه اللائحة النظر في إلغاء الترخيص وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة.

### المادة الواحدة والثلاثون:

في حال توقف نشاط الحاضنة المنزلية، أو عدم تجديد ترخيصه أو إلغاؤه فعلى صاحبة النشاط الوفاء بالتزاماتها تجاه أسر المستفيدين من خدماتها، وذلك بعد إبلاغها لأولياء الأمور بقرار الإيقاف أو عدم التجديد أو الإلغاء فور صدور القرار الذي ينص على الإيقاف أو عدم تجديد الترخيص أو الغاؤه.

### المادة الثانية والثلاثون:

تحمل صاحبة نشاط الحاضنة المنزلية المسئولية المباشرة لكافة الآثار المترتبة على وقف نشاط دار الحاضنة المنزلية أو عدم تجديد ترخيصه أو سحبه أو إلغائه في حال مخالفته لأحكام هذه اللائحة والقرارات الصادرة بمقتضاهما.

### المادة الثالثة والثلاثون:

تكون صاحبة الدار مسؤولة مسؤولية كاملة إذا تعرض أي مستفيد من خدمات الدار لأي ضرر سواء كان مباشر أو غير مباشر أوإصابة مهما كان حجمها نتيجة تقصير أو إهمال أو عنف من قبل صاحبة النشاط أو أحدي منسوبياته أو العاملين فيه، ويكون تطبيق الجزاء بحسب ما تحدده اللجنة المذكورة في المادة (٢٥) الخامسة والعشرون.



## اللائحة التنظيمية لمرافق ضيافة الأطفال في مقر العمل



## الأهداف والتعريفات

### المادة الأولى:

تهدف هذه اللائحة إلى وضع الضوابط التي تنظم عمل مراكز ضيافة الأطفال في المباني السكنية والتجارية، وذلك لدعم الاستقرار الوظيفي للمرأة السعودية العاملة ، كما تهدف هذه اللائحة إلى زيادة مشاركة المرأة السعودية في مجال رعاية الأطفال وتفعيل دورها في المجتمع.

### المادة الثانية:

يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية - أينما وردت في هذه اللائحة - المعاني المبينة أمامها ما لم يقتضي السياق خلاف ذلك:

الوزارة: وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

الوزير: وزير العمل والتنمية الاجتماعية.

الوكالة: وكالة الوزارة للتنمية الاجتماعية.

الإدارة المختصة: الإدارة العامة للتنمية المجتمع التابعة للوزارة.

المبني السكني: أي مبنى يستخدم للأغراض السكنية.

المبني التجاري: أي مبنى يستخدم لغرض ربحي أو غير ربحي.

المركز: هو مركز ضيافة أهلي بتراخيص وإشراف من وزارة العمل و التنمية الاجتماعية مخصص لرعاية الأطفال من الفتاة العمرية التي تبدأ من حديثي الولادة وحتى عمر ستة سنوات، يقدم أنشطة تربوية وترفيهية هادفة لمدة زمنية معينة خلال اليوم ويقع داخل المبني السكني أو التجاري وتعود ملكيته لمالك المركز.

مالك المركز: هو من يملك مركز ضيافة الأطفال سواء كان شخص طبيعي (كالمواطن السعودية أو المواطن السعودي) أو شخص اعتباري (كالمنشآت المختلفة، أو الجمعيات والمؤسسات الخيرية، أو التعاونية، أو لجان التنمية الاجتماعية).

الطاقم الوظيفي: ويقصد به جميع العاملات باختلاف أدوارهن في مراكز ضيافة الأطفال.

حاضنات الأطفال أو الحاضرات: ويقصد بها الموظفة العاملة بالمراكز التي تقدم خدمة رعاية الأطفال، وهي المسئولة عن رعاية الأطفال و/أو تربيتهم داخل المركز.

اللائحة: هي هذه الضوابط التنظيمية لمراكز ضيافة الأطفال في المباني السكنية والتجارية.



## أحكام عامة

### المادة الثالثة:

١. لا يجوز افتتاح أي مركز أو تشغيله إلا بعد استكمال جميع شروط ومتطلبات هذه اللائحة، بالإضافة إلى الحصول على التراخيص الازمة وأي متطلبات أخرى من الجهات ذات العلاقة.
٢. يخضع المركز لإشراف الوزارة ومتابعتها، وتقييم ما يقدمه من خدمات، وعليه توفير ما تطلبه الوزارة من بيانات ومعلومات.
٣. يقتصر دور المركز على تقديم برامج الرعاية، والأنشطة التربوية والترفيهية المختلفة بما يتناسب مع كل مرحلة عمرية، ولا تقوم المراكز بتقديم الخدمات التعليمية المقررة في رياض الأطفال التابعة لوزارة التربية والتعليم.
٤. يتلزم المركز بالمحافظة على القيم والمبادئ الإسلامية الحميدة، والعادات والتقاليد السعودية.
٥. يجب على المركز وضع لائحة تنظيم العمل معتمدة من وزارة العمل، على أن توضح اللائحة الهيكل التنظيمي للمركز والوصف الوظيفي للعاملات فيه، وحقوقهن، وواجباتهن.
٦. يجوز للمركز فرض رسوم مقابل بعض أو كل خدماته حيث تكون الرسوم مرتبطة بنوع وحجم الخدمات المقدمة لكل طفل.
٧. يجوز لصاحب العمل تشغيل مكان رعاية الأطفال بنفسه، أو التعاقد مع شخص أو كيان لتشغيله.
٨. يجوز لأصحاب العمل الذين يشتركون في مبنى تجاري واحد، أو في مجمع مكتبي أو تجاري واحد أن يشتركوا في مركز رعاية أطفال واحد.
٩. في حالة موافقة الوكالة على إنشاء فروع للمركز، يكون كل فرع من هذه الفروع مستقل عن الفروع الأخرى التابعة لنفس المالك فيما يتعلق بالطاقم الوظيفي.

### المادة الرابعة:

١. يكون قبول الأطفال في المراكز محدوداً بالفئة العمرية التي تبدأ من الأطفال حديثي الولادة وحتى الأطفال الذين يبلغون السادسة من العمر كحد أقصى من كلا الجنسين، ويجوز لمالك المركز تحديد الفئة العمرية المقبولة في المركز بما يتلائم مع مقر العمل وخبرة و/أو عدد الحاضرات.
٢. تكون ساعات عمل المركز متوافقة مع ساعات عمل الموظفات، بحيث يبدأ قبله بساعة، وينتهي بعده بساعة على الأقل، ويراعى في ساعات عمل الحاضرات أحكام نظام العمل .

### المادة الخامسة:

يجب أن يكون المكان ملائماً لتوفير جميع خدمات الرعاية والاحتياجات، وأن يكون أثاث المركز وأدواته وتجهيزاته الأساسية ووسائله التربوية وألعابه الترفيهية محققة لأعلى معايير الأمن والسلامة للأطفال، ومناسبة لكل مرحلة من مراحلهم العمرية، وأن يحتوي على دورات مياه مناسبة لاستخدام الأطفال، مع تهيئة مكان خاص لنظافة الأطفال الرضع ومكان خاص لإعداد وجبات الأطفال الرضع تتتوفر فيه شروط الصحة والسلامة.



#### المادة السادسة:

١. يشترط أن يكون لكل مركز مديرة تتتوفر فيها الشروط الآتية:-
  - أ. أن تكون سعودية الجنسية.
  - ب. خلوها من السوابق الجنائية.
  - ج. أن تكون حاصلة على شهادة جامعية أو ما يعادلها ذات علاقة بطبيعة عمل المركز من إحدى الجامعات السعودية أو الأجنبية المعترف بها من قبل وزارة التعليم العالي.
  - د. أن تكون متفرغة للعمل بإدارة المركز بدوام كامل.
  - هـ. أن تكون لها الصلاحيات الكاملة لممارسة مسؤولياتها في المركز.
  - و. لا يقل عمرها عن (٢٢) اثنين وعشرين عاماً.
  - ز. لا تكون قد سبق أن فُصلت تأديبياً من الخدمة.
٢. يجب أن تتتوفر الشروط التالية في الحاضنات:
  - أ. أن تكون سعودية الجنسية.
  - ب. أن تكون حاصلة على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها كحد أدنى.
  - ج. أن تكون حاصلة على شهادة صحية من البلدية، وأن تكون سارية مدة عملها بالمركز.
  - د. أن تكون حاصلة على شهادة دورة الاسعافات الأولية.

#### المادة السابعة:

يتم تقسيم الأطفال المشمولين بخدمات المركز حسب مراحلهم العمرية إلى الفئات التالية:-

الفئة الأولى: تبدأ من حدوث الولادة إلى ما قبل السنة الثانية من العمر.

الفئة الثانية: تبدأ من السنة الثانية من العمر إلى ما قبل السنة السادسة من العمر.

ويخصص لكل فئة مكان مستقل يراعي في تجهيزه شموله على الوسائل المناسبة لتنفيذ البرامج المناسبة لها المادة الثامنة:

يتكون الطاقم الوظيفي للمركز من الآتي:-

- أ. مديرية واحدة.
- ب. مشرفة واحدة كحد أدنى.
- ج. ممرضة واحدة كحد أدنى.
- د. حاضنة واحدة لكل (٥) خمسة أطفال كحد أقصى، تكون هذه الحاضنة مُخصصة لرعاية الأطفال المشار إليهم في (الفئة الأولى) المنصوص عليها بالمادة (٧) السابعة أعلاه من هذه اللائحة.
- هـ. حاضنة واحدة لكل (٧) سبعة أطفال كحد أقصى، تكون هذه الحاضنة مُخصصة لرعاية الأطفال المشار إليهم في (الفئة الثانية) المنصوص عليها بالمادة (٧) السابعة أعلاه من هذه اللائحة.
- و. عاملة نظافة واحدة لكل (١٥) خمسة عشر طفلاً في المركز، تقتصر مهامها على أعمال نظافة المركز ومحتوياته ومرافقه، ولا يجوز تكليفها برعاية الأطفال أو بأي مهام أخرى.



ز. حارس واحد تكون مهمته حراسة البوابة الخارجية لمركز ضيافة الأطفال، مع وجود جهاز الكتروني مخصص للتواصل فيما بينه وبين إدارة المركز.

ح. في حال توفير المركز لخدمة نقل الأطفال من وإلى المركز، يجب توفير سائق واحد مع حاضنة واحدة كمرافقه.

**المادة التاسعة:**

١. يجب حصول جميع العاملات في المركز على شهادات صحية من البلدية قبل ممارستهن لها مهامهن الوظيفية، وأن تكون هذه الشهادات سارية المفعول طيلة مدة عملهن بالمركز.

٢. يجب على المركز تجديد الشهادة الصحية قبل نهايتها بوقت كافٍ، ويتمتع المركز عن تشغيل الحاضنة عند انتهاء شهادتها الصحية لحين تجديدها.

**المادة العاشرة:**

لا يجوز للمركز القيام بالدعاية والإعلان عن خدماته في أي وسيلة إلا بعد الحصول على الترخيص المبدئي من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وفي الحدود التي تقدرها الإدارة المختصة، وأخذ موافقتها الكتابية على صيغة الدعاية ووسائلها ومحتها قبل الإعلان عنها.

**المادة الحادية عشرة:**

لا يجوز نقل ملكية المركز، أو تغيير مكانه، أو برامجه، أو خدماته، إلا بعد صدور الموافقة الكتابية على ذلك من الإدارة المختصة، والحصول على التراخيص اللازمة.

**المادة الثانية عشرة:**

يشترط في الأطفال قبل قبولهم بالمركز حصولهم على شهادة صحية من مركز صحي معتمد ثبت خلوه من الأمراض السارية أو المعدية، أو الاضطرابات النفسية أو السلوكية التي قد تشكل خطراً أو قد تسبب ضرراً على نفسه أو على غيره.

**المادة الثالثة عشرة:**

يجب على المركز فتح ملف لكل طفل من الأطفال المشمولين بخدمات المركز يحتوي على صورة من شهادة ميلاد الطفل، وصورة من سجل الأسرة، والعنوان، ووسائل الاتصال، وصورة من الشهادة الصحية للطفل.

**المادة الرابعة عشرة:**

يجب على صاحب المركز تسجيل أفراد الطاقم الوظيفي بنظام التأمينات الاجتماعية.



## شروط ترخيص المركز وإجراءاته

### المادة الخامسة عشرة:

يتم تقديم طلب الحصول على الترخيص لفرع الوزارة الموجود في المنطقة التي سيتم افتتاح المركز بها، على أن يكون مرفقا بصور وأصول كل من المستندات الآتية:

أ. السجل التجاري للمركز.

ب. ترخيص البلدية.

ج. شهادة الدفاع المدني.

د. شهادة مصلحة الزكاة والدخل.

### المادة السادسة عشرة:

يجب أن يتوفّر في مقر المركز المقترن الشروط التالية:-

١. أن تكون جميع مرافقه سليمة إنشائياً، وجيده التشطيب، وخالية من العيوب الفنية بموجب شهادة من أحد المكاتب الهندسية المعتمدة لدى الأمانة أو البلدية.

٢. جودة الإضاءة، والتهوية، والتكييف، وتوفّر المياه الساخنة والباردة.

٣. أن تكون العاب الأطفال مناسبة لكل فئة عمرية، هادفة، وغير خطيرة.

٤. ملائمة المقر لتوفير جميع الخدمات، والاحتياجات، والمتطلبات الخاصة بنشاط عمل المركز.

٥. أن تكون دورات المياه مناسبة لاستخدام الأطفال، مع تهيئه مكان خاص لنظافة الأطفال الرضع تتوفّر فيه شروط الصحة والسلامة.

٦. تهيئه مكان خاص لإعداد وجبات الأطفال الرُّضُّع تتوفّر فيه شروط الصحة والسلامة.

٧. وضع المنافذ والمقبسات الكهربائية في مكان مرتفع عن الأطفال بارتفاع لا يقل عن (١) م.

٨. أن يقتصر ترخيص المركز على الدور الأرضي فقط من المبني السكني أو التجاري.

٩. في حال توفير المركز للأدوات الشخصية للأطفال، فيجب أن يكون لكل طفل أدواته الشخصية الخاصة به.

١٠. وضع حواجز مناسبة أعلى وأسفل الدرج لسلامة الأطفال من السقوط.

١١. يجب أن تكون الطاقة الاستيعابية مناسبة لعدد أطفال العمالة، بحيث لا تقل المساحة المخصصة للطفل الواحد عن (٤) متراً مربعاً من مساحة الغرفة المخصصة لرعايته :

### المادة السابعة عشرة:

تم إحالة الطلب إلى الإدارة المختصة بالوزارة لدراسته من قبلها وذلك بعد مطابقة ما تم تقديمه من مستندات مع أصولها، وبعد التأكد من توفر الشروط المطلوبة، واكتمال مسوغات الطلب، وذلك

وفق المراحل التالية:-

أ. في حال اكتمال جميع الشروط، يتم تبليغ مقدم الطلب كتابياً بالموافقة المبدئية.



بـ. تتم إحالة الطلب مع كامل مستنداته إلى اللجنة الفنية المنصوص عليها بال المادة (٢٤) الرابعة والعشرون من هذه اللائحة لمعاينة موقع المركز داخل المبني السكني أو التجاري، والإفادة عن مدى مناسبته.

جـ. في حال مناسبة الموقع لما أعد له يتم إشعار مقدم الطلب بتوفير الآتي:

١ـ. شهادة معتمدة من البلدية تفيد بسلامة المبني من الناحية الإنسانية، وموافقتها المبدئية عليه.

٢ـ. شهادة من الدفاع المدني تفيد بتوفير وسائل السلامة المطلوبة.

دـ. في حال توفر ما هو مطلوب في الفقرة (جـ) أعلاه يتم منح صاحب الطلب ترخيصاً مبدئياً يكون سارياً المفعول لمدة (٦) ستة أشهر من تاريخ إصداره لاستكمال ما يلزم من جهة الاختصاص، ومن ثم التقدم بطلب الحصول على الترخيص النهائي.

هـ. عند توفير جميع ما ورد في الفقرتين (جـ، دـ) أعلاه من هذه المادة، فيتم إصدار الترخيص النهائي للمركز.

#### المادة الثامنة عشرة:

تتولى الوكالة إصدار التراخيص المبدئية والنهائية للمراكز عند استكمال المسوغات الازمة لذلك، بعد التنسيق مع الجهات ذات العلاقة عند الحاجة.

#### المادة التاسعة عشرة:

تقوم إدارة المركز بوضع الترخيص النهائي، واللائحة الداخلية بعد اعتمادها في مكان ظاهر لتسهيل الإطلاع عليها.

#### المادة العشرون:

في حال انتهاء المدة المحددة للترخيص المبدئي دون استيفاء ما هو مطلوب، يتم إلغاؤه واعتباره كأن لم يكن، مع مراعاة أن إلغاء الترخيص المبدئي بمضي المدة المقررة له بموجب الفقرة (دـ) من المادة (١٧) السابعة عشرة من هذه اللائحة لا يحول دون إمكانية تجديد الطلب وإعادة دراسته من جديد.

#### المادة الواحدة والعشرون:

مدة الترخيص النهائي للمركز (٣) ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ إصداره، ويجوز تجديدها لمدة مماثلة بعد التأكد من توفر كافة الشروط والمتطلبات لذلك، والتي تم الترخيص للمركز بموجبها.

#### المادة الثانية والعشرون:

يجب التقدم بطلب تجديد الترخيص النهائي للمركز قبل انتهاء مدة بما لا تقل عن (٣) ثلاثة أشهر، واستيفاء ما قد يكون على المركز من ملاحظات من قبل الوزارة.



ويعد الترخيص منتهياً بانتهاء مدته إذا لم تتم الموافقة على تجديده، ويُخضع المركز للجزاءات الواردة في هذه اللائحة في حال استمرار المركز بتقديم خدماته رغم انتهاء الترخيص عدم طلب التجديد خلال المدة المقررة لذلك.

#### المادة الثالثة والعشرون:

تُكون لجأن فنية نسائية متخصصة في كل فرع من فروع الوزارة بمناطق المملكة، وذلك للقيام بما يلي:

١. دراسة طلبات الترخيص لمراكز ضيافة الأطفال في المباني السكنية والتجارية المقدمة في منطقة خدماتها، والوقوف الميداني على الواقع المقترحة للمراكز، والرفع بما تراه بشأنها من ملاحظات أو توصيات ومقترنات.
٢. المتابعة الدورية لمراكز ضيافة الأطفال في مقر العمل الموجودة في منطقة خدماتها وفق آلية محددة معتمدة من مدير عام فرع الوزارة.
٣. التحقق من تطبيق أحكام هذه اللائحة، والقرارات الصادرة بموجبها، واتخاذ اللازم بهذا الشأن.
٤. الرفع إلى الإدارة المختصة بتقارير دورية عن الزيارات الميدانية لتلك المراكز.
٥. ضبط ما يتم ارتكابه من مخالفات لأحكام هذه اللائحة والقرارات الصادرة تفيذًا لها، والرفع بها للإدارة المختصة.
٦. مراقبة مستويات الجودة النوعية لتلك المراكز.

#### المادة الرابعة والعشرون:

يصدر بتكوين اللجنة الفنية المنصوص عليها بالمادة (٢٣) الثالثة والعشرون من هذه اللائحة قرار من مدير عام فرع الوزارة في المنطقة المعنية، وتكون مدة ممارسة اللجنة لأعمالها (٣) ثلاثة سنوات قابلة للتجديد.

#### المادة الخامسة والعشرون:

يتعين على اللجنة الفنية الرفع لمدير عام فرع الوزارة في المنطقة المعنية بما تقتضيه من توصيات، ولا تكون تلك التوصيات نهائية إلا بموافقتها عليها، ومن ثم الرفع بها من قبله للإدارة المختصة.



## الجزاءات

### المادة السادسة والعشرون:

١. يعاقب من يخالف هذه اللائحة والقرارات الصادرة تنفيذاً لها بوحدة أو أكثر من الجزاءات الآتية حسب ضرر المخالفة:

- أ. التبيه الكتابي بنوع المخالفة وطلب معالجتها خلال (١٠) أيام من تاريخ التبيه.
- ب. في حال عدم معالجة المخالفة الواردة أعلاه فيتم إصدار الإنذار النهائي بضرورة معالجة المخالفة خلال (٥) أيام من تاريخ الخطاب وإلا سيتم إيقاف النشاط.
- ج. خطاب يفيد بوقف نشاط المركز لمدة لا تزيد عن سنة.
- د. عدم تجديد الترخيص حتى يتم معالجة المخالفة.
- هـ. الغاء الترخيص.

### المادة السابعة والعشرون:

تفيد الجزاءات الواردة في الفقرات (أ، ب، ج) من المادة (٢٦) السادسة والعشرون من هذه اللائحة بقرار من الوكيل، أما الجزاءات الواردة في الفقرات (د، هـ) فيتعين عرضها على الوزير لاعتمادها، وذلك بعد إجراء التحقيق اللازم بشأنها.

### المادة الثامنة والعشرون:

١. يكون الوزير بقرار منه لجنة لا يقل عدد أعضائها عن (٣) ثلاثة أعضاء لا تقل مرتبتهم الوظيفية عن المرتبة (١٢) الثانية عشرة أو ما يعادلها على النحو الآتي:-

- أ. أحد المختصين من الوكالة.
- ب. أحد المختصين من الوزارة.
- جـ. مستشار قانوني من الوزارة.
- دـ. عضو احتياطي.

٢. يجب أن يُنص في قرار تكوين اللجنة على طريقة أدائها لعملها، ويُعاد تكوين هذه اللجنة كل (٣) ثلاث سنوات، ويجوز تجديد عضوية أعضاء اللجنة لمرة واحدة.

٣. تتولى هذه اللجنة النظر فيما يتم ارتكابه من مخالفات لأحكام هذه اللائحة والقرارات الصادرة تنفيذاً لها، واقتراح الجزاءات المرتبطة على تلك المخالفات، ولها عند الحاجة أن تستعين بمن تراه من المختصين.

٤. يكون اجتماع اللجنة نظامياً بحضور جميع أعضائها، وتصدر قراراتها بالأغلبية، ويوضح في محضر اجتماعها الرأي المخالف إن وجد، وحججه كل رأي.

٥. تكون قرارات اللجنة نهائية بعد موافقة الوزير عليها.



**المادة التاسعة والعشرون:**

يجوز الإعتراض على قرارات اللجنة المذكورة في المادة (٢٨) الثامنة والعشرون من هذه اللائحة أمام الوزير خلال (٣٠) ثلاثة أيام من تاريخ الإبلاغ بها، ولا يمنع التنفيذ الفوري لها من الاعتراض عليها خلال المدة المشار إليها.

**المادة الثلاثون :**

يجوز التظلم مما تصدره تلك اللجنة من قرارات أمام المحاكم الإدارية المختصة خلال (٦٠) ستين يوماً من تاريخ الإبلاغ بموافقة الوزير على تلك القرارات.

**المادة الواحدة والثلاثون :**

يتولى ضبط المخالفات والتحقيق فيها الموظفات اللاتي يتم تكليفهن بذلك رسمياً من قبل الوكالة، ولهن في ذلك حق الاطلاع على كافة الوثائق المتعلقة بتلك المخالفات، وما تم اتخاذه بشأنها من إجراءات.



## أحكام ختامية

### المادة الثانية والثلاثون :

إذا انتفى عن مالك المركز أحد شروط الترخيص المنصوص عليها بالمواد (١٥) الخامسة عشرة و(١٦) السادسة عشرة من هذه اللائحة، فلللجنة المذكورة في المادة (٢٨) الثامنة والعشرون من هذه اللائحة النظر في إلغاء الترخيص بناءً على طلب الوكالة.

### المادة الثالثة والثلاثون:

إذا تبيّن أن المركز قد يعجز أو عجز فعلياً عن أداء مهامه، أو أن حاليه المادية قد ساءت لدرجة يتعدّر معها الوفاء بالتزاماته، أو أن مستوى ما يقدمه من خدمات قد انخفض عمّا هو مطلوب، فللوزارة - بعد استفاده وسائل الإصلاح الممكنة - أن تطلب من اللجنة المذكورة في المادة (٢٨) الثامنة والعشرون من هذه اللائحة النظر في إلغاء الترخيص وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة.

### المادة الرابعة والثلاثون:

في حال توقف نشاط المركز، أو عدم تجديد ترخيصه أو إلغاؤه فعلى مالك المركز الوفاء بالتزاماته تجاه أسر المستفيدين من خدماته، وذلك بعد إبلاغها لأولياء الأمور بقرار الإيقاف أو عدم التجديد أو الإلغاء فور صدور القرار الذي ينص على الإيقاف أو عدم تجديد الترخيص أو الغاؤه.

### المادة الخامسة والثلاثون:

يتحمل مالك المركز المسؤولية المباشرة لكافة الآثار المترتبة على وقف نشاط المركز أو عدم تجديد ترخيصه أو سحبه أو إلغائه في حال مخالفته لأحكام هذه اللائحة والقرارات الصادرة بمقتضاهما.

### المادة السادسة والثلاثون:

إذا تعرض أي مستفيد من خدمات المركز لأي ضرر سواء كان مباشر أو غير مباشر أوإصابة نتيجة تقصير أو إهمال أو عنف من قبل إدارة المركز أو إحدى منسوبياته، فيتم تطبيق الجزاء المنصوص عليه في هذه اللائحة بحسب ماتحدده اللجنة المذكورة في المادة (٢٨) الثامنة والعشرون .

### المادة السابعة والثلاثون:

يجوز لصاحب المركز التنازل عن ملكيته بشرط موافقة الوكالة الكتابية المسبقة على ذلك، ومضي ما لا يقل عن سنة على مباشرة المركز الفعلية لنشاطه، مع مراعاة بقية الشروط الواجب توفرها للمتنازل إليه والمنصوص عليها في هذه اللائحة.

### المادة الثامنة والثلاثون:

يجب على المركز الاحتفاظ بسجل خاص للإصابات التي قد تقع داخله، يحدد فيه نوع الإصابة ووقتها وتاريخها والمتسبب بها، والإجراء المتخذ بشأنها.



**المادة التاسعة والثلاثون:**

يجب على المركز إبلاغ الجهة الصحية المختصة عن أي حالة مرضية أياً كان نوعها سواء كانت معدية أو غير معدية وذلك فور تشخيصها، مع إحاطة فرع الوزارة في المنطقة بذلك.

**المادة الأربعون :**

لا يجوز بأي حال وتحت أي ظرف استخدام المركز سكناً داخلياً سواء كان ذلك للعاملات فيه أو للمستفيدين من خدماته.

**المادة الواحدة والأربعون :**

على المراكز تحسين أوضاعها لتوافق مع أحكام هذه اللائحة والقرارات الصادرة تنفيذاً لها خلال مدة (٦) ستة أشهر كحد أقصى من تاريخ نفاذها.

